**بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة**
**الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول**
**البند 121 من جدول الأعمال "تنشيط أعمال الجمعية العامة"**
**نيويورك، 6 أكتوبر 2025**

**-----0-----**

السيد الرئيس،

أهنئكم في البداية على انتخابكم على رأس هذه اللجنة كما أهنئ جميع أعضاء المكتب ولكم منا كل الدعم.
يتشرف وفد بلادي بالمشاركة في هذا النقاش الحيوي الجاري حول مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة، وهي مسألة تكتسي أهمية خاصة في ظل احتفال منظمتنا بالذكرى الثمانين لتأسيسها، لما لها من أثر مباشر على فعالية أداءها، وهو موضوع يتيح لنا وقفة تأمل جماعية لتقييم التزامنا المشترك بتجديد العزم على تعزيز فعالية النظام المتعدد الأطراف.

وبهذا الخصوص فإن الجزائر تؤكد التزامها الثابت بمبادئ الميثاق، ولا سيما ما يتعلق بدور الجمعية العامة باعتبارها الهيئة التمثيلية الرئيسية للتداول ورسم السياسات في الأمم المتحدة والتي تضم جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، وبما يعكس الطابع الديمقراطي للعمل المتعدد الأطراف.

ومن هذا المنطلق، يرى وفد الجزائر أن أي إصلاح أو تطوير في أساليب عمل الجمعية العامة، كمنتدى لإجراء المناقشات المتعددة الأطراف بشأن كامل المسائل الدولية المشمولة بالميثاق، ينبغي أن يراعي الخصوصية الوظيفية لكل لجنة من لجانها، وعلى وجه الخصوص اللجنة السادسة المعنية بالشؤون القانونية، التي تضطلع بدور محوري في تدوين قواعد القانون الدولي وتطويرها.

إن الطابع القانوني الخاص للجنة السادسة يفرض التعامل مع أعمالها بروح من المسؤولية والحذر، بما يضمن الحفاظ على الإجماع الذي ميّز عمل اللجنة منذ تأسيسها. فالإجماع ليس

مجرد إجراء تقني، بل هو ضمانة أساسية ضد تفكك القانون الدولي وركيزة أساسية لضمان استقرار القواعد القانونية الدولية وقبولها من قبل جميع الدول الأعضاء دون استثناء.

كما نشدّد على أهمية تعزيز التعاون والحوار التفاعلي المستمر بين اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي، في إطار من الشفافية والتشاور المنتظم، بما يضمن إثراء النقاشات القانونية ويسهم في تطوير القانون الدولي بشكل متوازن يعكس أولويات جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى استمرار تعيين نقطة اتصال من قبل مكتب اللجنة لتسهيل تلقي التعليقات والمقترحات من الدول الأعضاء حول طرق عمل اللجنة وبرنامجها السنوي.

كما يرى وفد بلادي أن تعزيز تعددية اللغات داخل أعمال اللجنة السادسة يشكل عنصرا جوهريا لضمان المشاركة المتكافئة للدول كافة. إذ أن تمكين جميع الوفود من الوصول إلى الوثائق والمداولات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة هو شرط أساسي لتحقيق الشمولية والمساواة في العمل المتعدد الأطراف.

فيما يتعلق بالجدول الزمني، فأننا نرحب بالتدابير التي تم اتخاذها في هذه الدورة بتخصيص فترة زمنية كافية بعد الأسبوع رفيع المستوى للسماح للوفود بالتحضير والمشاركة الفعالة في أعمال اللجنة كما نثمن الاستفادة من التجارب السابقة لتجنب تزامن اجتماعات اللجنة السادسة مع المفاوضات غير الرسمية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار لضمان مشاركة فعالة لجميع الوفود، لا سيما الوفود الصغيرة.

وختاما، السيد الرئيس، يجدد وفد بلادي التزامه الكامل بالمساهمة البناءة في إحياء عمل اللجنة السادسة، مع احترام خصوصيتها القانونية، والحفاظ على الإجماع كأساس لاتخاذ القرارات بما يضمن تعزيز دور الجمعية العامة في تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه لصالح جميع الدول.

وشكرا.